

تصرف على مختلف المنزلية .»

وفي ختام كلمته قال :

« لهذه الأسباب تسجل المملكة العربية السعودية الحقيقة التالية وهي أن لا ترى نظراً غير مقيدة بهذا القرار ، وإنما تتصرف نظراً بأهل الحق في أن تصرف مرة شمارة حسب الطريقة التي تراها مناسبة .»

ومثل ذلك التاريخ حتى اليوم لم ترفع المملكة قط على أي قرار يعطى اليه من أي جهة أو مركز في فلسطين ، وموقف المملكة السات الرأسم هو عدم التقيد بأي قرار من ذلك القبيل ، لتكون مرة شمارة في مطلقاً .

ومما لفتنا نظراً موقفه أنه بعد إصدار قضية فلسطين المرفقة الذي يدل على إصدار المسئلة على أنه ليس لليهود أي حصة في فلسطين ، وعلى تفرد المملكة في تحرير نظراً من التقيد بأي قرار تتخذه المنظمة الدولية في صالح اليهود ، لتكون لها الحصة في اتخاذ المرفقة الذي تراها .

فالمملكة لم تصرف بالبنية سنة ١٩٤٨ ولم تصرف بأي قرار يثبت أي حصة لليهود المقتضية .

ولم تضر المملكة السعودية وسما في ساعة العمل فلسطين ، وفي العمل الذي يرب الجاد لنصر قضيتهم التي المبرز في قضية المقتصد والوطنة والروح .

وإنه الجيل العربي الجديد لا يعرف ما بذلت الحكومة العربية السعودية من أجل